مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
MJAES
المجلد السادس عشر العدد الأول 2016 آذار
المحور الاقتصادي
74-61

الاقتصاد البسيط... واشكالية تزايد الاستهلاك البذخي في العراق انموذجا للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤

ظاهر،غسان طارق*

معلـــومات البحث

الاســتلام : 2015/9/28
التقييـــم : 2015/9/30
التعديـل : 2015/11/9
القبـــول : 2015/12/20
النشـــر : 2016/3/30

الملخص

الاستهلاك سلوك طبيعي للإنسان للمحافظة على وجوده وتلبية حـاجاته وإذا تخطى الاحتياجات المطلوبة فأنه يعد سلوكا سلبيا تعدى مرحلة الحاجة المعقولة والمبررة من سلع وخدمات أساسية إلى أخرى كمالية، فالعراق يعد واحداً من تلك الدول الذي انفتح على العالم الخارجي بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، والسماح له بتصدير النفط دون قيد او شرط، وفتح الحدود امام مختلف انماط التجارة، مما سمح بتدفق السلع والخدمات من والى العراق، فضلا عن الرغبة المفرطة للأسر العراقية نحو الاستهلاك كردة فعل لما عاشه الشعب العراقي من ظروف قاسية اقتصادية واجتماعية ونفسية، لذا يحاول الباحث تسليط الضوء على ظاهرة تزايد الاستهلاك البذخي واثره على الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤ من خلال بناء نموذج لتحليل تلك الظاهرة.

الكلمات الافتتاحية: الحكم الشرعي، الدولة الريعية، الاستهلاك البذخي (الغير منتج)، اثر الاستهلاك على الناتج المحلي الاجمالي

المقدمة

يحتل الريع مكانة عالية في الاقتصاد العراقي كونه يزخر بعائداته على دخله القومي، فهو اقتصاد احادي الجانب يلعب القطاع النفطي دور القطاع القائد ولكن دورا سلبيا اتجاه تنمية بقية القطاعات الموازية له، اذ كان من المفترض ان يكون القطاع النفطي قطاعا جاذبا لتنمية شاملة لجميع مفاصل الاقتصاد العراقي، ولكنه ادى الى تفاقم تخلف باقي القطاعات الانتاجية، ويمكن ان يتضح ذلك جليا بجولات التراخيص وتهافت الشركات الاجنبية، عليه دون غيره من القطاعات الاخرى، وهذا ناتج عن تشوهات عديده في هيكل الاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية غير المستقرة فضلا عن تدخل الدولة المفرط في مفاصل الحياة الاقتصادية والذي ولد ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٤ ارتفاع صادراته النفطية على اثر تغيير النظام السياسي والسماح له بتصدير النفط دون قيد او شرط، اذ بلغت صادرات النفط ٢.٢٥ مليون برميل في اليوم لترتفع الى ما يزيد عن ٣ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٥، حققت خلاله الموازنة العراقية فوائض مالية كبيرة كان من المفترض ان توجه نحو بناء وتطوير قاعدة العراق الانتاجية والزراعية ولكن الفساد المالي اولى بتلك الاموال، وعلى أثر التغيير السياسي شهدت الحدود العراقية تدفق البضائع الضرورية والكمالية وبوتيرة عالية من دون أي رقابة نوعية، بسبب الظروف الاستثنائية السالفة الذكر، رافقه ارتفاع الميل نحو الاستهلاك، ولاسيما السلع الكمالية والتي اضحت فيما بعد سلعا ضرورية للمستهلك العراقي نتيجة ارتفاع دخل الاسر والذي كان من المفترض ان يذهب كادخارات لتفعيل دور الاستثمار.

واجه الفرد العراقي خلال مسيرته في العقود الماضية ظلم واستبداد ودكتاتورية مقيتة وحصار اقتصادي وجوع وحرمان، ولدت رغبة جامحة باستهلاك مزيدا من السلع، وصل الامر الى الاستهلاك المفرط الغير مخطط كردة فعل، مما سمح للتجار ان يدخلوا بضائع اكثر طالما ان الطلب يفوق العرض، وبنوعية لا

*المدرس ، الدكتور ، Dr.Ghassan79@yahoo.com

تصمد امام المنافسة الدولية، خلال ذلك برزت مشكلة وهي البحث عن الأساليب المثالية في التعامل مع المُنتَج المادي والخدمي، والمديات التي يمكن للمستهلك السماح له في التحرك فيها وكذلك في مجال الاستهلاك والادخار بهدف التنمية والاستثمار.

إن إشباع الحاجات المتنامية لدى المستهلك وبشكل غير منضبط ومدروس من حيث الإفراط في الاستخدام للسلعة أو الخدمة الضرورية والمتداولة، أو الاستهلاك غير المبرر لكثير من السلع غير الضرورية قد تترك آثاراً سلبية أكيدة، ليست مقتصرة على حركة التنمية وحجم الاستثمار بل تشمل الإنسان في وجوده الاجتماعي والأخلاقي.

إن الاستهلاك للسلع والخدمات غير الخاضع للدراسة والترشيد هو ما يمكن أن يُطلق عليه بالتبذير البذخي، والمقصود به في البحث هنا لا ينحصر في مادة عينية أو خدمية محددة وإنما كل استهلاك فائض عشوائي، للسلع كافة بأنواعها أو الحاجات الكمالية أو استخدام الطاقة الكهربائية أو المياه وحتى التعامل مع الطبيعة وثرواتها المتاحة، لأن جميع هذه الحالات تقود إلى إهدار للثروة.

أهمية البحث:

ان ندرة الدراسات والبحوث التي تناولت الاستهلاك البذخي في العراق، كان عاملا رئيسا في اختيار موضوعة البحث فضلا عن الارتفاع المفرط لتلك الظاهرة في الآونة الأخيرة، والتي تجلت بشكل استهلاك موجه نحو السلع الكمالية Luxury Goods كشراء السيارات والموبايلات والتحف والسفرات، وايجارات المساكن.....الخ، لذا فان أهمية البحث تصب في بيان ماهية الاستهلاك البذخي، فضلا عن العوامل التي تدفع الأفراد إلى الاستهلاك المظهري.

هدف البحث

يبرز هدف البحث في محاولته بيان اثر انفاق الاسر المعيشية المظهري في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

بني البحث على فرضية اساسية مفادها" ان ارتفاع او تزايد الاستهلاك المظهري او البذخي تؤدي الى مزيدا من الرفاهية وذو تأثير قوي ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي".

مشكلة البحث:

لخصت المشكلة بمجموعة من الاسئلة والبحث عن اجابة لها، ليكون نموذج اقتصادي يسهم في رفد السياسة الاقتصادية لمتخذي القرار وهي:

- هل ان ارتفاع ظاهرة الاستهلاك البذخي جاءت كردة فعل نتيجة الحرمان التي عاشها الفرد العراقي؟

- هل ان فتح المنافذ الحدودية وتدفق البضائع كان عاملا رئيسا في توليد رغبة نحو زيادة الاستهلاك؟

- هل يؤثر ذلك الاستهلاك على ناتج العراق المحلي؟ وما هو ذلك الاثر؟

هيكل البحث

اعتمد الباحث على أسلوب الجمع أو التوافق بين المنهج الوصفي من خلال تتبع ظاهرة تزايد الانفاق البذخي في العراق، ومنهج التحليل الكمي من خلال صياغة انموذج قياسي لبيان اثر الانفاق البذخي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤.

المحور الاول

أولاً- موقف الشريعة من الإنفاق البذخي :

لقد حذرت الشريعة الإسلامية الإنسان المسلم منذ بداية انطلاقتها الأولى من الإسراف والتبذير، ودعت إلى الحد من الإنفاق والاستهلاك غير المبرر، وأمرت الفرد إلى وجوب التوازن وترشيد الاستهلاك كما في قوله تعالى

(وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَانَ الشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا (٢٧) (الإسرَاء).

حيث نهى القرآن الكريم عن التبذير وقرن المبذرين بأنهم من صنف الشياطين، وهو يعني مدى الخطورة التي يمارسها المبذر والتي تضعه في مثل هذا الموقع من خلال إهداره للمال وتبديده للثروة، وتخريبه للمجتمع.

وفي آية أخرى وجه القرآن الكريم بضرورة الاعتدال في إشباع الحاجات وسبل الاستهلاك ومنع من الإسراف التبذيري. قال تعالى:

(يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَاشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (٣١) الأعراف.

بيْدَ أن الأثر السلبي للإسراف البذخي والتبذيري لم ينحصر في حدود الاقتصاد وتبديد الثروة بل ينعكس بقوة ليشمل الدولة فيهددها، والمجتمع فيفككه، وهذا ما أشار إليه قديماً مؤسس علم الاجتماع ابن خلدون.

(فالترفُ مُفسدٌ للخلق بما يَحصلُ في النفس من ألوان الشّر كما يأتي في فصل الحضارة فتذهبُ منهم خِلالُ الخير التي كانت علامةٌ على المُلك ودليلاً عليه، ويتصفون بما تُناقضها من خِلال الشّر، فيكون علامة على الإدبار والانقراض بما جعل اللهُ من ذلك في خلقهِ، وتأخذ الدولة مبادئ العَطَب، وتتضعضعُ أحوالُها، وتنزلُ بها أمراضٌ مزمنةٌ من الهرم إلى أن يُقضى عليها).

ثانياً- الأسباب التي تؤدي إلى الاستهلاك البذخي:

هناك كثير من الأسباب التي تدفع الفرد والمجتمع نحو الإسراف في الاستهلاك والصرف البذخي سوف يتم التركيز على أهمها لاسيما التي لها علاقة بالموضوع وهي-:

١. توفر السيولة والثروة والمال، وهو العامل الأساس الذي يدفع إلى الصرف والإنفاق المطلق، وقديماً كانت المشكلة محصورة بالأنظمة الحاكمة والعائلات التي تتحكم بالثروات وتسيطر عليها، أما الطبقات الفقيرة فهي غير معنية بذلك من حيث أنها تعيش الكفاف وهمومها المعيشية وهي ترزح تحت خط الفقر.

إن العراق في الوقت الحاضر وبسبب الميزانيات الكبيرة على الوزارات والدوائر الاخرى، لاسيما وزارتي الدفاع والداخلية والمنتسبين لها وما رافقها من سيولة نقدية من وراء الإيرادات الضخمة من عوائد النفط أن وفر إمكانيات مالية مقبولة للفرد العراقي ومن ثم فرصاً كبيرة للصرف والإنفاق. فالاقتصاد العراقي يعاني من خلل في هيكليته وبنيته، فبالرغم من العوائد النفطية الكبيرة الا انه بات مهددا في أي لحظة، لأنه أسير الأسواق العالمية والسياسات الدولية، فقد بلغت العوائد النفطية نحو ٩٧.٤% من اجمالي عوائد الصادرات عام (٢٠٠٥) ، في حين سجلت ما نسبته ٩٧% عام ٢٠٠٨ من اجمالي الايرادات العامة .()

٢. فشل السياسات الاقتصادية في العراق، لا يخضع العراق إلى سياسات اقتصادية علمية واضحة إذا ما قورن بسياسات الدول التي قطعت أشواطا في مجالات البناء والتنمية، فعوائد النفط الضخمة والثروات الطبيعية لم توجه نحو مشاريع استثمارية تنموية بل إلى ميزانيات تشغيلية ومصروفات على مشاريع غير مجدية يشوبها الغموض والفساد.

بلغ إجمالي الاستيرادات للعراق لسنة ٢٠١١ للمواد السلعية باستثناء المنتجات النفطية (Imports of commodity nonoil) نحو ٤٥.٧ مليار دولار أمريكي بسعر صرف الجاري للتعريفة الجمركية.

٣. العادات والتقاليد الاجتماعية التي اعتاد عليها غالبية الشعب العراقي أفرزت أنماطاً من السلوك يتطلب الكثير من الإنفاق البذخي، وهذه العادات والتقاليد الشعبية ليس لها وفي معظمها أي خلفية دينية حقيقية أو سند شرعي ثابت، ومن المتيقن أنها تضع الممارسين لها في حكم المخالفة الشرعية لما تتركه من أضرار اقتصادية واجتماعية، كما نلاحظ ذلك في ولائم المناسبات والمأتم والافراح والوفيات والأعراس وما يرافق ذلك من إهدار في استهلاك الثروة الحيوانية والمواد الغذائية التي لا يقابلها تعويض بسبب تدهور واضح في عائدات الإنتاج الزراعي من الثروة الحيوانية ومحاصيل الحبوب.

٤. طبيعة الفرد العراقي وشغفه بالتكنولوجيا والسلع الكمالية، فضلا عن اتباع اسلوب التقليد والمحاكاة لدول متطورة او دول مجاورة، سمح ذلك بتدفق السلع الكمالية الى العراق، اذ تخطى العراق نظرائه من الدول باستخدام وادخال التكنولوجيا الحديثة.

٥. الحرية الاقتصادية والتجارة الحرة في العراق وفرت فرصة لتدفق البضائع الاستهلاكية ذات الطابع الكمالي، وهي تتمتع بالجودة والأسعار المنافسة، وقد ساعد على الميل الحاد نحو الاستهلاك الكمالي والبذخي التأثر بالثقافات العالمية من خلال تأثير شبكات التواصل والإعلام، ولسد حالة النقص وتعويض الحرمان الذي عانى منه المواطن مدد طويلة في ظل أنظمة شمولية مدمّرة.

٦. التسهيلات الممنوحة والمقدمة للمستهلك من قبل البائعين، فيما يخص البيع بالأقساط المريحة والأسعار المشجعة مما شجع المواطن للميل نحو هذا النوع من السلوك الاقتصادي.

٧. ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وفر فراغاً واسعا دفعهم لملئه بسلع استهلاكية بذخية كاستخدام الهاتف الخلوي لفترات طويلة او اللجوء الى مقاهي الانترنيت....الخ. فقد أشارت خطة التنمية القومية إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية ١٥-٢٩ حيث كانت النسبة بين الذكور ١٥.٥% وبين الإناث ٣٣.٣% عام ٢٠١١ وهو أعلى من المعدل العام للبطالة البالغ ١١.١%().

٨. حرية دخول وخروج السلع من والى العراق نتيجة غياب السياسة الجمركية وعدم فرض أي رسوم وان وجد فأنها رسوم لا تتناسب مع حجم ونوعية البضائع الداخلة الى العراق، كان عاملا مهما في تدفق السلع الكمالية الى العراق.

ثالثا: الاستهلاك البذخي

الاستهلاك البذخي : هو الانفاق غير المألوف والمبالغ فيه كماً ونوعاً وفقاً لمعايير السلوك المظهري السائدة في المجتمع كالأفعال والإشارات التي يرغب فيها الفرد الظهور أمام الآخرين، وتتمثل بطريقة الملبس والمأكل والأثاث وغير ذلك، وتعكس تلك السلوكيات مظهراً من مظاهر شخصيته. وقد اشار أبن خلدون في مقدمته "إن المصر الكثير العمران يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنه من أجل الترف وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو إليها فتنقلب ضرورات وتصير الأعمال فيه كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق"()، وفي هذا إشارة إلى ان سعي

الفرد إلى الحياة المترفة يقتضي الإحاطة بكل الأشياء المظهرية. أما العالم الاقتصادي Thorstein Veblen الذي اقترن اسم الاستهلاك المظهري به، في كتابه الموسوم "نظرية الطبقة الغنية" عام، ١٨٩٩ يرى ان الاستهلاك المظهري يأتي نتيجة احساس الفرد بالرغبة الجامحة للتباهي او التفاخر امام الاخرين بما يقتنيه او يملكه ، مما يولد شعورا لدى الفرد بان لديه مركزاً اجتماعياً مرموقاً فيعده الناس عضواً في الطبقة الأرستقراطية ويرى بأن هناك عدد من الأفراد من الطبقات الفقيرة يطمحون للانتماء إلى الطبقات العليا وهذا لا يتم إلا عن طريق دخولهم معترك الاستهلاك المظهري، وطبعا حسب النظرية كلما ارتفع سعر السلعة زاد الطلب عليها لأنها احد استثناءات قانون الطلب ويأتي ذلك نتيجة الندرة لأنها محدد قيم السلع.

رابعا: أثر الاستهلاك البذخي على إجمالي الناتج المحلي GDP:

يعد الانفاق الاستهلاكي احد مكونات الناتج المحلي الاجمالي، وهو ينقسم إلى إنفاق استهلاكي استثماري أو إنتاجي، وإنفاق استهلاكي جاري او تشغيلي. ويؤدي الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري، فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. اما الانفاق الاستهلاكي الجاري فهو انفاق يذهب لشراء السلع والخدمات المعدة للاستهلاك النهائي كمواد الغذائية او مواد البناء او شراء لوازم مدرسية او تكنولوجية او ايجار المحلات والبيوت.....الخ().

تعد طريقة الانفاق احدى طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي من خلال :

(Y = C + I + G + (X-M).....(1

أي مجموع الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X-M)

وبالتالي يعد الانفاق الخاص للأسر المعيشية احد مكونات الناتج المحلي الاجمالي، لذا فهو يلعب دورا مهما في تكوين ونمو GDP. وقد شهد الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية العراقية تزايدا ملحوظا خلال ٢٠٠٤-٢٠١٤، كشراء السيارات والموبايلات وايجارات المنازل والسياحة الداخلية والخارجية ونحو ذلك، مما اثر وبشكل ملحوظ على اختلال الميزان التجاري للعراق، الامر الذي وفر الارض الخصبة للمتاجرة بتلك السلع عوضا عن الاستثمار بالقطاع الانتاجي، فقد بلغ اجمالي الاستهلاك البذخي ٢٣.٨٨٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ليرتفع الى ٧٥.٤٠١ مليار دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي ١٦% عام ٢٠٠٩، ثم واصل حجم الانفاق بالارتفاع الى ان بلغ ١٣٦.٣٧١ مليار دولار امريكي عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو ١١%، اذن الحاجة والرغبة المتزايدة للأسر العراقية غيرت ما كان يسمى بالسلع الكمالية الى سلعة ضرورية وممكن ان يلعب العامل النفسي دورا بارزا في ذلك.

خامسا: الدولة الريعية

The concept of Rentieral state

يعد الكاتب الايراني مهدوي حسين اول من اشار الى مفهوم الدولة الريعية كتعبير عن اعتماد الاقتصاد الايراني على ايرادات النفط الخام بعد تأميمه اثر اصدار مجلس النواب الايراني قانون تأميم النفط في أيار ١٩٥١ وانتشار شركة النفط الايرانية لتضطلع بعمليات النفط، وقد جاءت كتابات مهدوي اثر الزيادات المتتابعة لإيرادات النفط وقد عرف الدولة الريعية " بانها الدولة التي يتشكل جزء من دخلها القومي على ايراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع"()،

ولكن ماهي المصادر الخارجية التي يمكن على اثرها اعتبار الدولة ريعية ام انها دولة ذات

اقتصاد ريعي؟ يمكن التفريق بين كلا المفهومين من خلال عائدية الدخل الريعي بشكل مباشر للدولة اذن هي دولة ريعية، اما اذا كان الريع ينتفع الجميع بالخدمات والايرادات الريعية منه فهي دولة ذات اقتصاد ريعي، فضلا عن ان مصدر الريع يعد محدد ايضا فيما اذا كانت دولة ريعية ام اقتصاد ريعي، فاذا كان مصدر الريع المشكل للجزء الاكبر من تكوين الدخل القومي من تصدير المواد الاولية فأنها دولة ريعية، اما اذا كان مصدر الريع يأتي عن طريق تحويلات خارجية لعاملين او سياحة او هبات ....الخ، فانه يدل على ان الدولة ذات اقتصاد ريعي.

تمتلك الدولة الريعية مصدرين للريع اما داخليا او خارجيا، فالريع الداخلي عبارة عن مدفوعات تحويلية بين القطاعات الانتاجية وفئات لها مزايا خاصة، اما اذا كان جزء من الدخل القومي يشكله غالبية من مدفوعات الاقتصاد الخارجي دون ان يكون هناك وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة فهذا يسمى بالريع الخارجي.

يعد المصدر الخارجي للريع أمراً أساسياً والسؤال المطروح هنا هل تعد الدول النفطية ومنها العراق عينة البحث دولا ريعية ام دولا ذات اقتصاد ريعي؟

يعد العراق من الدول الريعية وذات الاقتصاد الريعي لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل اساسي على ايراداته من النفط المورد الطبيعي فضلا عن القطاعات الاخرى المدرة للدخل الريعي كالسياحة بأنواعها والهبات والتحويلات، اذ يعتمد العراق على جزء كبير من هيكل دخله القومي على المصدر الخارجي في ظل غياب شبه تام للقطاعات الانتاجية الرئيسية الاخرى ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (١):

جدول (1)
إجمالي الناتج المحلي وإجمالي استهلاك الاسر المعيشية ,ونسبة مجموع الايرادات الى GDP من جميع المصادر الطبيعية بملايين الدولارات الامريكية وبالأسعار الجارية للمدة 2004- 2014

Years	GDP*	Growth GPD *	Ex*	Growth Ex	Total Nature %Revenue	Total oil %Revenue
2004	36.627	-	23.885	-	369.	68.8
2005	49.954	0.31	32.432	0.30	68.0	67.3
2006	65.141	0.26	34.520	0.06	65.4	964.
2007	88.837	0.31	48.172	0.33	55	654.
2008	131.612	0.39	63.921	0.28	856.	56.2
2009	111.661	-0.16	75.401	0.16	141.	940.
2010	138.517	0.12	82.190	0.08	43.3	43.1
2011	185.749	0.29	94.460	0.13	48.3	48.2
2012	00.0821	0.15	104.092	0.09	45.6	2.44
2013	497.322	0.05	121.058	0.15	43.5	8.14
2014	220.505	-0.03	136.371	0.11	-	-

المصدر: بيانات البنك الدولي –المؤشرات. السياسة الاقتصادية والديون متاحة على موقع الانترنت الخاص بالبنك الدولي، ومنظمة اوبك حسب التقرير السنوي، بتاريخ 2015/5/25 حسب الروابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/all –
http://asb.opec.org/ –

- إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.
- تم حساب معدلات النمو باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالاستناد الى د.احمد الكواز "مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، ص٦ ووفق المعادلة الاتية :

Growth Rate =ln (GDPt+k) – ln (GDPt)

وذلك لان الطريقة المعهودة في حساب معدلات النمو **Growth Rate = GDP2-GDP1/GDP1*100** فيها ان معدلات النمو ما بين سنة واخرى لا تساوي معدل النمو السنتين ولمزيد من الاطلاع مراجعة المصدر المذكور.

- نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً) هي القيمة السوقية

لكافة السلع والخدمات، شاملة المنتجات المعمرة (كالسيارات، والغسالات، وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر المعيشية. وهي لا تتضمن مشتريات المساكن لكنها تشمل قيمة إيجارية تقديرية للمنازل التي يسكنها مالكوها. وتشمل أيضاً المدفوعات والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصاريح والرخص. وتشمل نفقات استهلاك الأسر المعيشية هنا نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، حتى في حالة الإبلاغ عنها بصورة مستقلة من جانب البلد المعني. يشمل هذا البند أيضاً أي فرق إحصائي في استخدام الموارد بالنسبة إلى الإمداد بالموارد. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الامريكي.

من بيانات الجدول اعلاه، يمكن ملاحظة نسبة اجمالي ايرادات المصادر الطبيعية الى GDP، فقد بلغت ٦٩.٣% عام ٢٠٠٤، كانت حصة الايرادات البترولية نحو ٦٨.٨%، اي ان نسبة ٩٩.٣% من اجمالي ايرادات الدولة تعود للريع البترولي، لترتفع نسبة اجمالي ايرادات المصادر الطبيعية الى ٥٦.٢% عام ٢٠٠٨ من GDP، كانت حصة الايرادات البترولية نحو ٩٩.١%، لتشهد بعد ذلك انخفاض نتيجة تداعيات الازمة المالية وتذبذب اسعار سوق النفط العالمية، ليصل اجمالي ايرادات المصادر الطبيعية الى ٤٣.٥% عام ٢٠١٣، فيها ٩٦% تعود للإيرادات النفطية، وبالتالي نلاحظ اعتماد العراق بشكل كبير على ايرادات تصدير المادة الاولية (النفط الخام) في تكوين دخله القومي، الامر الذي سيؤدي الى كارثة حقيقية في ظل تذبذبات اسعار سوق النفط العالمية.

شهد العقد الاخير من القرن الحالي تراجع الاهمية النسبية لأوبك في التحكم بأسواق النفط العالمية عما في السابق، ففي عام ١٩٧٠ بلغ اجمالي الانتاج العالمي للنفط نحو ٤٨٠٦١.٣ الف برميل في اليوم كان لأوبك فيها ما يقارب ٢٣٥٠٩.٣ الف برميل من أي ما يعادل ٤٩% من اجمالي انتاج العالم النفطي، في حين تراجعت حصة اوبك بحلول عام ٢٠٠٥، فقد بلغ الانتاج النفطي العالمي نحو ٨١٠٨٧.٥ الف برميل في اليوم كان لأوبك فيه نحو ٣٣٨٣٦.٣ الف برميل أي ما يعادل ٤٢% من اجمالي الانتاج النفطي العالمي(). وفي نهاية عام ٢٠١٣ انخفضت حصة اوبك من المعروض النفطي الى ما يقارب ٣٥.٨% من اجمالي الانتاج العالمي للنفط()، مما يدل على أن العصر الذهبي لأوبك مضى، هذا من جهة، ومن جهة اخرى تنامي الطلب العالمي على مصادر الطاقة البديلة او النظيفة كالمياه والطاقة الاحفورية والنانو وحرارة الجو.....الخ، الاكثر خطورة على مستقبل العراق النفطي ودول اوبك، والشكل ادناه يوضح ذلك.

شكل (١)
الطلب العالمي على مصادر الطاقة العالمية

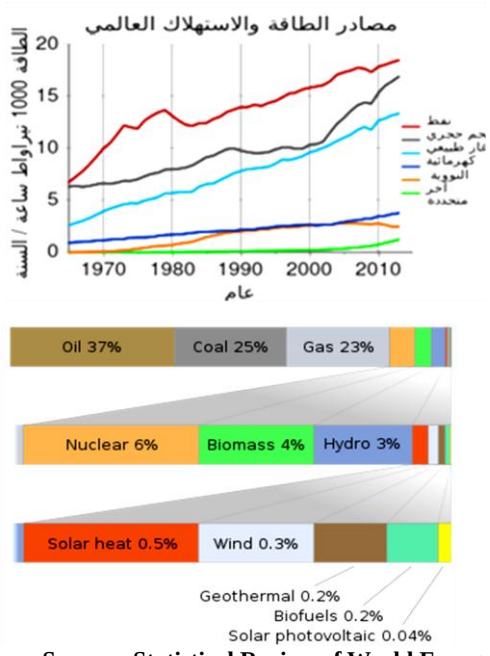

Source : Statistical Review of World Energy and Renewables, Global Status Reports.

سادسا: نظام الحكم

منذ بدايات ظهور الديموقراطية لم يشهد العالم التعايش الودي بين الحاكم والمحكوم، فقد حرمت شعوبا كثيرة من حق التصويت او المشاركة في الحكم والتفرد والتصرف بثروات ومقدرات البلد دون ان يكن هناك ادنى حد للمقبولية من افراد المجتمع لتصرف الحكام، سواء بجباية الخراج او تجهيز الجيش او المؤن المقدمة للفقراء.....الخ، وحتى مع بروز مفهوم الدول الريعية ظلت الديمقراطية تسير وفق متطلبات الحاكم والنخبة الحاكمة بطريقة ارتجالية، اذ تطرح الدولة الريعية كقضية ملازمة لمسألة "النخبة الحاكمة"، ومدى قدرة هذا الشكل في بناء الديمقراطية وبخاصة أن ما يحرك هذه النخبة ويشكل سلوكها السياسي هو الرغبة الجامحة للإمساك والسيطرة والاستحواذ على الريع بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ. وبهذا المعنى فإن الدولة الريعية وكما تشير التجربة الملموسة أنما تلد الاستبداد والتسلط بسبب طبيعة بنيتها والقوى التي تستند إليها. ففي مثل هذا النمط من التشكيل الاجتماعي يقوم مالك الثروة بحماية نفسه وعشيرته وأسرته والقاعدة الاجتماعية التي يستند إليها او حزبه السياسي. وتشير التجربة التاريخية أنه وخلال العقود القليلة الماضية لم تشهد البلدان الريعية انتقالا إلى الديمقراطية كما جرى في مناطق أخرى من العالم().

وفي العراق يتضح جليا ومنذ عام ٢٠٠٣، ان الحكومات وبدعوى ارساء الديموقراطية استطاعت ان تهدر مبالغ ضخمة، بحجة المصالحة الوطنية واعادة اعمار العراق وتهيئة واعادة هيكلة القطاعات الصناعية والزراعية، فضلا عن قطاع الكهرباء الذي تصدر القائمة بإهدار الاموال، وكان السبب الاول ارساء قواعد الحكم الديموقراطي الذي يتغير وفق النظام البرلماني الديموقراطي كل ٤ سنوات، لتاتي حكومة جديدة تعبث وتهدر بمقدرات الشعب تحت الشعار البراق " الديمقراطية " طالما ان عائدات النفط العراقي بتزايد اذن ممكن ان نحقق طفرة نوعية بنظام الحكم تفوق ديمقراطية دولا كثيرة سبقتنا بهذا المجال!، الا ان الوعي السياسي في العراق تناسى ان اسعار النفط عرضة لتذبذبات سوق النفط العالمية وان العصر الذهبي لأوبك انتهى!، فضلا عن عدم قدرة الطلب العالمي على استيعاب المعروض النفطي، وقد تجلى ذلك بنكسة عام ٢٠٠٨ عندما تراجعت اسعار النفط العالمية من ١٣٠ دولار للبرميل الواحد تقريبا الى اقل من ٤٠ دولار للبرميل، وكان العراق من بين الدول الاكثر تضررا بسبب اعتماده الكلي على ايرادات النفط، لو تنازلنا جدلا، بان اسعار النفط ستشهد ارتفاعا في السنوات المقبلة في ظل تنامي الصادرات النفطية العراقية، الامر الذي يوفر فرصة ذهبية اخرى كتحقيق فوائض مالية وموازنات عالية كما مر في السنوات القليلة الماضية التي ذهبت ادراج الرياح، وقد يصل فائض الموازنات العراقية فيها الى مديات عالية، تبقى مسألة اثر النظام السياسي الحاكم ونوعه على المداخيل النفط العراقي سلبية، فالمسار الديمقراطي في العراق مسارا مشوها يشوبه الكثير من القرارات الخاطئة والتحزب والتخندق الطائفي فضلا عن تنامي ظاهرة الفساد المالي والاداري في ظل تعمق النظام الديموقراطي. وفي دراسة Michel Ross، حول العلاقة بين الصادرات النفطية ونظام الحكم الديموقراطي، اكد على انها تتناسب عكسياً، أي أن التمكين السياسي يتناسب عكسياً مع المداخيل النفطية، وهو ما توصل إليه كذلك Hoefflert & Colier ، بان الدول الريعية التي تشهد زيادة المنابع الطبيعية قد يؤدي إلى تراجع مؤشرات الديمقراطية().

سابعا: الاقتصاد البسيط لماذا؟

يمثل الدخل القومي مقياس لمستوى النشاط الاقتصادي في أي مجتمع، لمعرفة مستوى رفاهية بلد ما وهو عبارة عن "مجموع صافي قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد

مـا خـلال فتـرة زمنيـة معينـة عـادة مـا تكـون سنة"()، وهو احد اهم المصادر التي تبني عليه دولة ما قراراتها الانفاقية، ولكن في دولة مثل العراق تعتمد بشكل رئيس على عوائد النفط تصل الى ٩٨% من اجمالي العوائد، هي دولة آيلة الى الانهيار الاقتصادي في اية لحظة، لأنها عرضة لتذبذبات اسعار اسواق النفط العالمية، اذ تتسم اسواق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات لتأثرها بالعديد من العوامل، واذا ما عرفنا ان النفط سلعة دولية في مداها، استراتيجية في اهميتها بالنسبة لجميع دول العالم ،مهما كان مستوى تقدمها، في ضوء تلك المستجدات كان على الحكومات العراقية المتلاحقة، وفي ظروف عدم اليقين البحث عن بدائل تنموية يكون فيها القطاع النفطي احد مصادر عوائد الدخل لا المصدر الرئيسي، ثم توجيه تلك العوائد نحو القنوات الاستثمارية ذات العائد الاقتصادي، لا أن تذهب في معظمها الى الانفاق التشغيلي كمرتبات واجور ومشاريع غير منتجة فضلا عن ضياع الاموال نتيجة الفساد المالي، فلو تأملنا برهة ماذا سيكون وضع الاقتصاد العراقي اذا انخفض سعر برميل النفط الى ١٠ دولارات؟؟ وما هو البديل الذي ممكن ان تبحث عنه الحكومة العراقية آنذاك لتوفي بالتزاماتها اتجاه الانفاق العام المتزايد.

يواجه الاقتصاد العراقي اليوم ما يعرف بالعجز الثنائي، عجز مالي مستمر (العجز الداخلي)، فضلا عن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات (العجز الخارجي)، ويوعز الامر الى غياب التخطيط اولا ومن ثم الى الاختلال الادخاري الذي يعد هو الاساس والعامل الاكثر صعوبة في معادلة السياسة الاقتصادية وقدرتها في توفير حلول سهلة وسريعة لمواجهة العجز الادخاري المزدوج آنفاً. لذا يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة اقتصادية معقدة، لا يمكن للسياسة الاقتصادية المتبعة بالاعتماد على المداخيل النفطية ان تتيح حلولا جذرية في ظل تفاقم ازمة السيولة.

ان الاعتماد على السياسة الاقتصادية السهلة او البسيطة في تسيير امور الدولة، من خلال بيع ما تهبه الطبيعة تشبه الى حد ما بيع رب اسرة لممتلكاته ومقتنياته الشخصية من اجل توفير ابسط مقومات العيش، فالدولة العراقية اليوم تضمن سيولتها ببيع ما تنتجه من النفط في ظل غياب التخطيط المركزي، ولهذا جاءت تسمية البحث بالاقتصاد البسيط في ظل غياب الادخارات العائلية وتنامي الاستهلاك المفرط للأسر العراقية، وبإنفاق عالي يفوق دخلها اليومي او الشهري في بعض الاحيان، لذا يجب ان تكون هنالك خطط اقتصادية صحيحة لترشيد الانفاق المفرط اولا، وتنمية القطاعات الانتاجية والتحويلية الاخرى كالقطاع الزراعي والسياحي والصناعي ثانيا، لتلافي ازمات اسواق النفط العالمية.

المحور الثاني

اولا: صياغة دوال النموذج

تم بناء النموذج لقياس أثر إجمالي استهلاك الاسر المعيشية (الاستهلاك غير المنتج) على الناتج المحلي الاجمالي للعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، وقدر النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary least squares، لأنها تعطي افضل تقدير خطي غير متحيز، أما فيما يخص المتغيرات التي سيتم التعرض إليها وبحثها في هذا المجال فإنها شملت ما يأتي :-

أ- المتغير المعتمد Dependent variable الناتج المحلي الإجمالي GDP) :

تمثل قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المتغير معتمد للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤.

ب- المتغير المستقل Dependent variable استهلاك الاسر المعيشية (Ex) :

تـم اعتمـاد إجمـالي اسـتهلاك الاسـر المعيشـية للعراق كمتغير مستقل وبالأسعار الجارية للمدة المدروسة.

وبعد تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج يمكن التعبير عن شكل الدالة بالاتي:

$$GDP=B0 + B1Ex + Ui \ldots\ldots(2)$$

ثانيا: اختبار جذر الوحدة Unit Root

تتصـف كثيـر مـن السلاسـل الزمنيـة بعـدم السـكون بسـبب ان تبـاين السلسـلة بـين قيمتـين لـنفس المتغيـر تعتمـد علـى الـزمن أي ارتبـاط متوسـط القـيم وتباينهـا بـالزمن، لـذا تعـد مسـألة استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات فصلية او مقطعية...الخ.

ان اختبـار اسـتقراريه السلسـلة الزمنيـة فـي التحليـل القياسـي ذو اهميـة بالغـة لتلافـي النتـائج المضـللة()، وبالتـالي يحصـل الباحـث علـى قـيم زائفـة Spurious بـالرغم مـن الـدلالات الاحصـائية الجيـدة للاختبـارات، وعليـه يجـب القيام باختبار سكون السلسة المستخدمة()، من خلال الصيغة التالية:

$$Yt = \rho\ yt\text{-}1 + \xi t \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث :

Yt المتغير في الفترة (t)

ξ t حد الخطأ

والذي يتصف بالتشويش الابيض **White Noise** بوسط حسابي وتباين مشترك = ٠

ρ معلمة ، عندما تكون ρ=1

فـان ذلـك يـدل علـى ان بيانـات السلسـلة قيـد الاختبـار تعـاني مـن جـذر الوحـدة أي غيـر مستقرة، وعليـه يجـب معالجـة تلـك الحالـة بأخـذ الفـروق (d,.....,١,٢) لجعلهـا مسـتقرة وبـذلك تصبح السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة d، ومن اهم الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التـي تعـاني مـن جـذر الوحـدة هـو اختبـار ديكـي فوللر الموسع Augmented Dickey –Fuller، الذي كانت نتائجه كالاتي:

جدول (٢)
ديكي –فوللر الموسع لقيم للناتج المحلي الاجمالي نتائج اختبار

Dickey-Fuller	P-Value	Test Statistic: tau_nc(1)	Difference	P-Value	1% Critical Value	5% Critical Value
test without constant	0.8975	0.87208	-1.25151	0.1943	-2.66	-1.95
test with constant	0.8352	-0.738486	-2.77894	0.0613	-3.75	-3.00
with constant and trend	0.0884	-3.18003	-2.28694	0.4406	-4.38	-3.60

جدول (٣)
ديكي –فوللر الموسع لقيم استهلاك الاسر المعيشية اختبار نتائج

Dickey-Fuller	P-Value	Test Statistic: tau_nc(1)	Difference	P-Value	1% Critical Value	5% Critical Value
test without constant	0.9883	1.95189	0.390458	0.7966	-2.66	-1.95
test with constant	0.9978	1.13665	-3.21076	0.0194	-3.75	-3.00
with constant and trend	0.05305	-3.38713	-3.03823	0.1217	-4.38	-3.60

يوضـح الجـدولين (٢,٣)نتـائج اختبـارات جـذور الوحـدة للمتغيـرات محـل الدراسـة، والتـي تشـمل الاسـتهلاك (Ex)، واجمـالي قيمـة النـاتج المحلـي (GDP). ويتضـح أن السلاسـل الزمنيـة لجميـع المتغيرات محل الدراسة ساكنة في مستوياتها، حيـث أن جميـع القيم المقـدرة لقيم (t) باسـتخدام اختبار ADF اكبر من القيم المجدولة (الحرجة) فـي قيمتهـا المطلقـة عنـد مسـتوى دلالـة (١%،٥%)، ممـا يعنـي أنهـا معنويـة إحصـائياً. أي تم رفض فرضية العدم H:0 التي تنص علـى بعـدم سـكون المتغيـرات موضـع الدراسـة فـي مستوياتها. وحتـى عند احتساب الفروق الأولـى لهذه المتغيرات نجد انها معنوية، وباختصار فإن السلاسـل الزمنيـة للمتغيـرات موضـع الدراسـة مستقرة ومتكاملة من الدرجة X.

شكل (٢)
اختبار سكون القيم للمتغيرين GDP,Ex

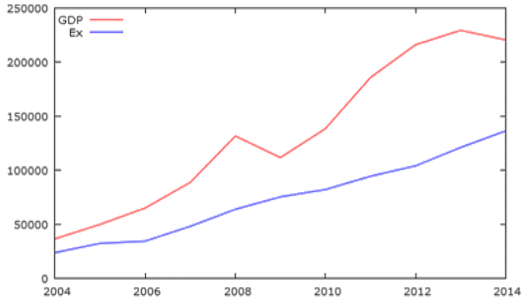

وعليه اجرى الباحث معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين وتم الحصول على النتائج الاتية:

The regression equation is

$$\left[GDP = \underset{(-0.13)}{-1628} + \underset{(12.12)}{1.83}\, Ex \right] \text{.....(4)}$$

شكل (٣)
نتائج تحليل الانحدار الخطي

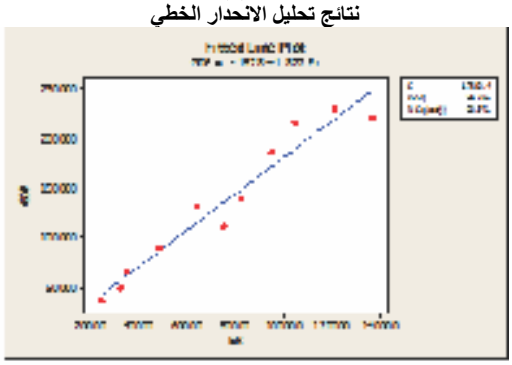

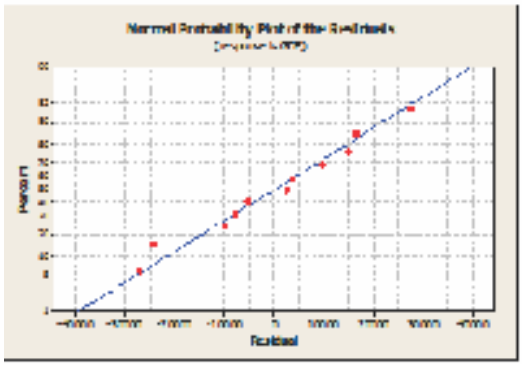

وبتفحص نتائج التقدير في المعادلة (٣) يتضح ما يأتي :

١. من معادلة الانحدار اعلاه يتضح ان اشارة معلمات النموذج تتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ تشير إلى وجود علاقة طردية بين متغير اجمالي استهلاك الاسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقا) والمتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، اذ يشير معامل الانحدار أن زيادة في استهلاك الاسر المعيشية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة GDP بمقدار (١.٨٣)، وقد تم اختبار معلمة الاستهلاك من خلال اختبار (t-test) المحتسبة التي بلغت (١٢.١٢) ووجد أنها أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (١%،٥%،١٠%،٢٥%) وبدرجة حرية N-K=11-2=9 وبالإمكان التعرف عليها مباشرة من خلال (P-value) المرافقة لاختبار (t) والتي كانت أقل عند مستوى الدلالة ١% و ٥% ويعني ذلك رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنوية تأثير (Ex) على قيم (GDP).

٢. وفيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية والقياسية الأخرى، فقد ثبت ما يأتي:

أ. من خلال معامل التحديد (R2) الذي يظهر القوة التفسيرية للمتغير المستقل واثره على المتغير التابع، اذ يشير الى ان ٩٤.٢% من التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد (GDP) يفسرها المتغير المستقل (Ex)، في حين أن (٥.٨%) تعود إلى متغيرات تفسيرية أخرى غير داخلة في النموذج .

ب. يتضح أيضا أن قيمة (F) المحتسبة والبالغة (١٤٩.٨٣)، كانت الأكبر من قيمتها الجدولية، ويعني ذلك رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنوية تأثير معادلة الانحدار المقدرة ومن ثم المتغير المستقل (Ex) على التأثير جوهريا في المتغير المعتمد (GDP).

ج. إن اختبار (Watson Durbin) لم يعط نتيجة محددة بشأن وجود ارتباط

ذاتي بين البواقي في النموذج، اذ ان قيمة الاختبار

١.٦٩٩=du<1.61953<0.629=dl :DW

أي وقوع القيمة المحتسبة في بمنطقة الاختبار غير المحسوم ، الأمر الذي يستنتج منه عدم التمكن من الإقرار بوجود مشكلة ارتباط ذاتي من عدمها.

د. اختبار مشكلة التعدد الخطي باستخدام Pearson test الذي اتضح ان هناك ارتباط قوي بين GDP ومتغير Ex بمقدار (٠.٩٧+) كما يلاحظ ان قيمة P-Value تساوي صفر وهي اقل من مستوى معنوية ٥%، وبالتالي نقبل الفرض البديل بان علاقة الارتباط بين المتغيرين (GDP,Ex) تختلف عن الصفر أي ان العلاقة معنوية.

الاستنتاجات

١. تحسن دخل الاسر العراقية كان عاملا مهما في ارتفاع ظاهرة الاستهلاك المظهري، فضلا عن عدم وجود سياسة جمركية صحيحة وفاعلة للحد من تدفق السلع الاستهلاكية الغير منتجة او المعدة للاستهلاك النهائي.
٢. التسهيلات الممنوحة والمقدمة للمستهلك من قبل البائعين، فيما يخص البيع بالأقساط المريحة شجع المواطن للميل نحو هذا النوع من السلوك الاقتصادي.
٣. شجعت الدولة من خلال سياستها وعاداتها الانفاقية النقدية والسلعية كتوزيع السيارات والسلع التكنولوجية....الخ، بتعميق تلك الظاهرة.
٤. الفوائض المالية المتكررة شجعت على تنامي ظاهرة الفساد المالي والاداري والذي لعب دورا بارزا اذ ان اغلب عمليات الاستيراد والتصدير تعود لمسؤولين كبار في الدولة.
٥. اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات الريعية، يعرض الاقتصاد العراقي الى كارثة اقتصادية كبيرة لا تحمد عقباها، في ظل تنامي الطلب العالمي على الطاقة البديلة.
٦. العامل النفسي للأسر المعيشية وحالة التقليد والمحاكاة كانت سببا في ازدياد ظاهرة الاستهلاك البذخي رغبة منها في الحصول على نوع من المديح او جذب النظر.
٧. غياب الميل نحو الادخار حتى في ظل تنامي دخول الاسر العراقية، الامر الذي ينعكس سلبا على تنامي الاستثمار المحلي.

الاستنتاجات الاحصائية

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها اتضح الاتي:

١. من خلال اختبار سكون السلسة الزمنية للمتغيرين اتضح ان بيانات السلاسل الزمنية مستقرة بالاعتماد على اختبار ديكي–فوللر الموسع، لذا تم اجراء تحليل الانحدار البسيط للمتغيرين.
٢. تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين متغير اجمالي استهلاك الاسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقا) والمتغير المعتمد المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي.
٣. من خلال معامل R2، F ، اتضح معنوية تأثير معادلة الانحدار المقدرة اتضح، فضلا عن القوة العلاقة التفسيرية بين المتغيرين اذ بلغت نحو ٩٤.٢ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى استهلاك الاسر المعيشية والمتبقي لعوامل اخرى لم تدخل النموذج.
٤. عدم وجود أي مشاكل احصائية وهذا ما اظهرته نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة التعدد الخطي.

التوصيات

١. الحد من تنامي ظاهرة الاستهلاك البذخي، والحذو نحو الصناعات الصغيرة المانيفكتورة اسوة بالشعب الصيني الذي تعد اسره انتاجية اكثر مما هي استهلاكية.
٢. عدم الاعتماد المفرط على عوائد القطاع النفطي، والبحث عن مصادر اخرى تنموية لتنويع مصادر الدخل، كالنهوض بواقع القطاع الزراعي والصناعي من خلال توجيه رؤوس الاموال الفائضة والاستثمارات الاجنبية على تلك القطاعات.
٣. توعية الاسر العراقية اعلاميا للحد من ظاهرة الانفاق الغير مبرر وتوجيه الفوائض المالية او الزيادة في الدخول نحو الادخار.
٤. حتى وان كان هذا النوع من النشاط الاقتصادي ذو ظاهرة ايجابية على ناتج العراق المحلي في المستقبل القريب الا انه ذو اثر سلبي على الاقتصاد العراقي في المستقبل البعيد، لذا العمل على اعادة دراسة الخطط الاقتصادية للحكومة، وتهيئة خطة استثمارية على المدى الطويل.
٥. اعادة النظر بالاستثمار المتخلف طويل الاجل الذي تقوم به المصارف الحكومية والاهلية وتوجيه القروض نحو المشاريع الاستثمارية قصيرة الاجل.

المصادر

القرأن الكريم :

سورة الاسراء، الاية (٢٦-٢٧)

سورة الاعراف، الاية (٣١)

المصادر العربية

ابتهال عبد الجواد كاظم، الاستهلاك المظهري تبعا لمجالاته وعوامله بحث ميداني في مدينة الموصل، دراسات موصلية، العدد الحادي عشر، كانون الثاني، الموصل،٢٠٠٦.

ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة بن خلدون، ج١، ط١، طبعة دار يعرب، دمشق ٢٠٠٤.

الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن-تفسير سورة الاسراء-، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥

النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجموعة مؤلفين (بغداد – بيروت – اربيل): معهد الدراسات الاستراتيجية ،الطبعة الاولى.

د. دحام بن عبد الله الغنام، العلاقة السببية بين النقود والدخل في المملكة العربية السعودية باستخدام التكامل المشترك، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الادارية.

د. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديموقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق،بغداد،٢٠١٣.

د. عبد اللطيف حسن شومان، علي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية ، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع/ ت الثاني،٢٠١٣.

د. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة – العدد الثالث والثلاثون، ٢٠١٢.

د.سهام حسين البصام، ا.سميرة فوزي، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون،٢٠١١.

سعد زغلول بشير، البرنامج الإحصائي spss، الإصدار العاشر، بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ٢٠٠٣.

علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٨ - العدد الأول ٢٠١٢.

كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف، الطبعة الثالثة، ٢٠١١.

المواقع والبحوث الالكترونية

احمد عليوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديموقراطية، تعريب عادل حبة، العراقية : المجلات الاكاديمية العلمية، على الموقع http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId

الدوريات

خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد ك٢ ٢٠١٣.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥، الملحق ٣/٤.

المواقع الالكترونية

http://**data**.albankaldawli.org/indicator/all

http://**asb.**opec.org/

Statistical Review of World Energy

Renewables, Global Status Reports

المنظمات العالمية

BP Statistical Review of World Energy June 2006

Organization of thePetroleum Exporting Countries(OPEC).